التضخم

1- تعريف التضخم:

هناك عدة تعاريف للتضخم ومن بينها:

- هو الإنخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للنقد الوحدة النقدية وتقاس هذه القيمة بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراءها بهذه الوحدة من النقد.

⇐ هذه الكمية من السلع والخدمات تقل بإرتفاع أثمانها وتزيد بإنخفاض هذه الأثمان.

هناك علاقة طردية بين القوة الشرائية لوحدة النقد وبين المستوى العام للأسعار

- التضخم هو الإرتفاع المستمر في الأسعار

2- النظريات المفسرة للتضخم:

1- النظرية الكلاسيكية:

⇐ يعتبرون أن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى إرتفاع الأسعار بنفس النسبة بافتراض أن V و T ثابتان ($MV = PT$)

لكن بعد أزمة الكساد (1929 - 1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل لأنه بعد هذه الأزمة حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد فقامت بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكنوت؛ فزادت إحتياطات البنوك التجارية وشجعت الأفراد على الإقتراض ولكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة بقي عند الأفراد لتوقعهم أن الأسعار ستنخفض في شكل عاطل لأنهم كانوا يتوقعون إنخفاض أكبر في الأسعار ⇐ هذا التفضيل النقدي سيؤدي إلى (V)

2- النظرية الكلاسيكية:

يفسر التضخم في التحليل الكينزي عبر مرحلتين:

المرحلة 1: بعض عناصر الإنتاج عاجزة عن مواجهة الطلب المتزايد عليها؛ ضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور...

⇐ هذا التضخم يثير مخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج ⇐

في هذه الحالة ⇐ الإنفاق الوطني ⇐ الإنفاق الحكومي ⇐ الدخول ⇐ الاستهلاك (بمعنى زيادة الإنفاق الكلي) ⇐ مما يعكس ذلك على زيادة الإنتاج مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يمتص الموظفين والإنتاج.

المرحلة 2: مرحلة التشغيل التام (الطاقات الإنتاجية وصلت إلى أقصى حد تشغيلها)

بمعنى أن الزيادة في الطلب الكلي لا تحدث زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد انعدمت.

⇐ بمعنى وجود فائض طلب وينعكس على المستوى العام للأسعار

⇐ في التحليل الكينزي نلاحظ أنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية أقطاع صناعي ضخم وأسواق كفئة.

3- نظرية التضخم الناشئة عن دفع النفقة:

⇐ ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

- النظم النقدية المعاصرة :

⇐ التضخم يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني و التغير في سرعة دوران النقود ،

3/ أنواع التضخم :

1- التضخم الطليق (المكبوت) : يحدث دون تدخل الحكومة لإيقافه أو الحد منه

2- التضخم المقيد أو المكبوت : الدولة تحدد المستويات العليا للأسعار ⇐ الدولة تمنع ~~الانتقال الأصعب~~ استمرارية ارتفاع الأسعار.

3- التضخم الزاحف : الارتفاع المتواصل في الأسعار وتحدث على ~~مستوى~~ المدى الطويل (~~في~~ في حدود 2٪ سنويا).

4- التضخم الجامح : هو أشد أنواع التضخم أثارا وضررا على الاقتصاد الوطني ⇐ تواصل ارتفاع الأسعار دون توقف وبسرعة قد تصل 50٪ سنويا أو أكثر) فتفقد النقود قوتها الشرائية مما يدفع بالحكومة إلى تخفيض من قيمتها وهذا يدفع بالمتعاملين الاقتصاديين من التخلص منها أو ايجاد العملة جديدة

(اليونان عرفت ارتفاع الأسعار بـ ~~ألف~~ مرة سنة ~~1941~~ مقارنة بـ 1939

ايلبان " " " " 11 "

فرنسا 1000 مرة.

إيطاليا " 6000

أسباب التضخم

"حدث التضخم نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب الكلي عند العرض الكلي وأي انخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل

(أ) دوافع الطلب

① العوامل التي تدفع بالطلب الكلي نحو الارتفاع والتي من خلالها يحدث التضخم

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

- لمحاولة الزيادة في الإنفاق لا تصاحبها زيادة في مماثلة في الإنتاج (سلع).

ب- التوسع في منح الاعتمادات من قبل البنوك:

مثلا تقوم البنوك التجارية بتخفيض معدلات الفائدة مما يشجع على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار

ج- العجز في الميزانية: زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة

د- تمويل العمليات الحربية:

الإنفاق في هذه الحالة إذا رأت الدولة أن قدرتها المالية قد نفذت تلجأ إلى الإصدار.

هـ- الارتفاع في معدلات الأجور

و- التوقعات التضخمية والأوضاع النفسية.

② العوامل التي تدفع بالعرض الكلي نحو الانخفاض.

أ- تحقيق مرحلة الاستخدام التام:

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام التام لجميع العناصر الإنتاجية حيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية كفاية الطلب الكلي المرتفع (عند العرض).

ب- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:
قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة و الكفاية في تزويد السوق بالسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع المتزايد بسبب عدم المرونة الى الأساليب المتبعة قديمة و لا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.

ج- النقص في الرأس المال العيني:

كيفية معالجة التضخم:

① السياسات المباشرة لمواجهة التضخم:

- تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم و تقليل انفاقهم الإستهلاكي.

② السياسة النقدية في معالجة التضخم:
السيطرة على عرض النقد لغرض المضاربة (اتباع سياسة انكماشية).

③ السياسة المالية:
عن طريق: أ- الرقابة الضريبية

ب- الرقابة على الدين العام

ج- الرقابة على الإنفاق العام.